

حق النسيان الرقمي في التشريعات المقارنة

The right to digital oblivion in comparative legislations

أ/د القينعي بن يوسف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة يحيى فارس، المدية (الجزائر)

benublida@gmail.com

ط/د بوزيان شهرزاد *

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر البحث: السيادة والعولمة

جامعة يحيى فارس، المدية (الجزائر)

chahrazedbouziane8@gmail.com

bouziane.chahrazed@univ-medea.dz

تاريخ إرسال المقال: 2024-07-15 تاريخ قبول المقال: 2024-11-30 تاريخ نشر المقال: 2025-01-15

المخلص: الأنترنت شبكة حساسة تسمح لأي شخص بنشر والوصول لأي معلومة، بالإضافة لذاكرتها التي لا تنسى وتحفظ بكل البيانات، ولهذا ظهر حق النسيان الرقمي كضرورة للتحكم في مصير البيانات التي يشكل الاحتفاظ بها وإعادة نشرها انتهاك لخصوصية الأفراد الرقمية. وقد تم الاعتراف بشكل صريح بهذا الحق في اللائحة الأوروبية لحماية المعطيات الشخصية ولا يزال في مرحلة تطور.

وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحديد مفهوم للحق في النسيان الرقمي ومدى اعتراف التشريع الجزائري و التشريعات المقارنة به. **الكلمات المفتاحية:** الحق في النسيان الرقمي، البيانات الشخصية، الحق في الخصوصية.

Abstract: The internet is a sensitive network that allows anyone to publish and access anything , in addition it keeps all the data and do not forget, and that's why the right to digital oblivion has showed up as a necessity to control the fate of data whose retention and re-publication can be considered a violation of individuals digital privacy.

This right has been explicitly recognized by European personal data protection regulation and is still developing.

In this paper we will try to determine the meaning of the Right to digital oblivion and how Algerian legislation and comparative legislations has recognize it.

Key words: the right to digital oblivion, personal data, the right to privacy.

* المؤلف المرسل

أثبتت الانترنت أنها من ضمن أهم الظواهر التي حدثت في القرن الواحد والعشرين، والتي وجهتنا بسرعة لعصر الثورة الرقمية لكن على قدر اليسر الذي حققته هذه الثورة والتكنولوجيا في حياتنا على قدر ما حملت معها من إشكالات حيث بسببها صار الاعتداء على خصوصية الأفراد وارد أكثر نظرا لسهولة الوصول لبيانات الشخص التي يشاركها على الشبكة و التي تبقى مخزنة ومتاحة بسبب ذاكرة الانترنت التي لا تنسى.

قد يبدو للوهلة الأولى أن أغلب بيانات الشخص التي يدخل في مفهومها الواسع المعلومات المتعلقة بالشخص أثناء استخدامه لنظام معلوماتي أو وسيلة الكترونية مهما كان نوعها وتساهم في تحديد هويته الرقمية بيانات لا جدوى من جمعها ومعالجتها، لكن في العصر الحالي أصبحت تمثل ثروة تقوم الشركات التجارية بشرائها لتوجيه تسويقها أي أنها أصبحت مرتكز للاقتصاد، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه البيانات في صنع القرار الأمني والإداري.

الأهمية التي أصبحت تحظى بها البيانات الشخصية وكونها تمثل جزء من هوية الشخص أي خصوصيته فرض توفير حماية قانونية لها وهذا ما قامت به جل التشريعات على المستوى العالمي، و مع تطور الفكر القانوني ظهرت آلية جديدة تعزز الحق في الخصوصية على المستوى الرقمي هي الحق في النسيان الرقمي الذي يهدف لمنح الشخص سلطة التحكم بآثاره في البيئة الرقمية ونسيان ما لا يناسبه من الماضي ويشكل انتهاكا لخصوصيته.

و بما أن الحق في النسيان الرقمي حق حديث نسبيا فإن مفهومه و حدود تطبيقه و مدى الاعتراف به وتنظيمه لازلت مواضيع تشغل أغلب التشريعات ولهذا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى اعتراف المشرع الجزائري و التشريعات المقارنة بالحق في النسيان الرقمي؟

للإجابة عن هذه الإشكالية اتبعنا الخطة التالية:

2-ماهية الحق في النسيان الرقمي

1-1 الإطار المفاهيمي لحق النسيان الرقمي

2-2 الطبيعة القانونية للحق في النسيان الرقمي وحدود تطبيقه

3-موقف التشريعات من الحق في النسيان الرقمي

1-3 حق النسيان الرقمي في الجزائر وفرنسا

2-3 حق النسيان الرقمي في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية

4-الخاتمة

2- ماهية الحق في النسيان الرقمي

من أجل دراسة ماهية الحق في النسيان الرقمي باعتباره حق حديث أوجدته التقنية المعلوماتية لا بد من تحديد تعريف له والبحث في نشأته وتطوره، بالإضافة لتحديد طبيعته القانونية وبيان حدود ممارسته.

1-2 الإطار المفاهيمي لحق النسيان الرقمي

يثير حق النسيان الرقمي الكثير من الجدل ويشهد اختلاف فقهي بداية من محاولة وضع تعريف له ولهذا سنحاول في البداية تلخيص الجدل الحاصل في مسألة تعريفه والبحث في نشأته وتطوره.

1-1-2 تعريف حق النسيان الرقمي

لقد اختلف الفقه في تحديد تعريف للحق في النسيان الرقمي إذ أن جانب من الفقه ضيق في نطاق تعريفه وجانب آخر من الفقه وسع في ذلك.

1-1-1-2 التعريف الضيق للحق في النسيان الرقمي

يعرف الحق في النسيان الرقمي وفق هذا الجانب من الفقه على أنه " الحق الذي يمنح للأفراد الوسائل القانونية التي تمكنهم من إدارة بياناتهم وأثارهم الرقمية عبر الانترنت وذلك من خلال ترشيد عملية جمع تلك البيانات وتوفير إمكانية التحكم فيها"¹.

و هذا التعريف مستوحى من نص المادة السادسة من قانون المعلوماتية والحريات الفرنسي الصادر سنة 1978 والمعدل سنة 2004 الذي فرض بعض القيود على المسؤول عن معالجة البيانات الشخصية للأفراد منها عدم الاحتفاظ بالبيانات لمدة تتجاوز الغرض الذي جمعت لأجله، فالحق في النسيان الرقمي حسب هذا الاتجاه هو سلطة مخولة للفرد لمراقبة وإدارة معطياته الشخصية عن طريق فسخ المجال له بالاطلاع عليها وطلب حذفها أو تصحيحها في بعض الحالات².

غير أن هذا التعريف الضيق للحق في النسيان الرقمي واجه انتقادات عديدة انحصرت في مجملها في عدم تحديد المدة الزمنية الدقيقة التي يمكن فيها ممارسة هذا الحق وعدم بيان حدود تطبيقه³.

2-1-1-2 التعريف الواسع للحق في النسيان الرقمي

اتفق أنصار هذا الاتجاه على لزوم التوسع في تعريف الحق في النسيان الرقمي إلا أنهم اختلفوا في درجة ذلك و بالتالي تم تعريفه بأنه "حق الشخص في السيطرة على بياناته الشخصية والاستئثار بتحديثها أو منع الوصول إليها، ومنهم من عرفه أنه الحق الذي يمنح للشخص الطبيعي أو المعنوي

¹ Marion Barbezieux, le droit à l'oubli numérique bilan et perspectives, édition universitaires européennes, Allemagne, 2016, p 1213.

² بوخلوط الزين، الحق في النسيان الرقمي، مجلة الفكر، العدد 14، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص 551.

³ عبد الهادي فوزي العوضي، الحق في الدخول في طي النسيان الرقمي على شبكة الانترنت، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2014، ص 23.

سلطة التصرف في ذكراياته الرقمية سواء بطلب حذف هذه الأخيرة أو طلب التوقف عن نشرها بعد مرور وقت معين⁴.

و الملاحظ أن هذا التعريف يتوافق مع طبيعة شبكة الانترنت حيث رغم أن الحذف المطلق لبعض البيانات شبه مستحيل بسبب التعداد غير المحدود للمستخدمين وسرعة تداول المعلومات لكن التحديث و التصحيح يبقى ممكن.

و على ضوء ما سبق ذكره يمكن تعريف الحق في النسيان الرقمي كآلية لحماية الخصوصية الرقمية على أنه: حق الفرد في حماية وتجاوز ماضيه الخاص عن طريق منحه آليات تدعم عملية إدارته لمعطياته الشخصية مثل المحو والتعديل بالإضافة للحصول على موافقته الصريحة عند البدء في جمع معلوماته الخاصة وإبلاغه بمدة حفظها والغاية من ذلك⁵. وحتى هذا التعريف يبقى محاولة فقط لتحديد مفهوم بسيط لحق النسيان الرقمي الذي يبقى غير متفق على تعريف شامل له بسبب حداثة و طبيعته حيث يمكن اعتباره حق مركب يتم تجسيده بآليات عديدة مثل المحو وحظر المعالجة. كما نشير إلى أن التفسير المنطقي لسلطة التصرف في البيانات سواء بالحذف الكلي أو الجزئي و باقي آليات التحكم يعود للطبيعة البشرية التي تتصف بالتطور المستمر وعدم الثبات وهذا ما يقتضي تعديل البيانات أيضا وعدم الحكم عليها بالجمود.

1-2-2 نشأة و تطور فكرة الحق في النسيان الرقمي

رغم حداثة هذا الحق إلا أنه يلاحظ وجود اهتمام دولي به منذ نشأته خاصة في الاتحاد الأوروبي الذي شهد فيه هذا الحق تطوره الواسع والسريع.

1-2-1-2 نشأة فكرة الحق في النسيان الرقمي

إن الحق في النسيان الرقمي يعتبر من الأفكار التي ظهرت منذ ستينات القرن الماضي⁶، ويمكن اعتبار أن أصول هذا الحق موجودة في المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لسنة 1950 والتي كرست حق احترام الحياة الخاصة، كما نجدها أيضا في نص المادة السابعة من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي التي تضمنت توفير الحماية للبيانات الشخصية بوصفها واحدة من الحقوق الأساسية الكبرى المرتبطة بحقوق الإنسان⁷.

⁴ Jean-christophe buton et virginie Becht, « le droit à l'oubli numérique, une vide juridique », disponible sur le site : www.journaldunet.com, Dernière visite le : 09-01-2024.

⁵ بشيخ محمد حسين، بن ديدة نجا، الحق في النسيان الرقمي كآلية لحماية المعطيات الشخصية، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، العدد الأول، جامعة الجليلي اليابس، الجزائر، 2022، ص 570.

⁶ معاذ سليمان الملا، فكرة الحق في الدخول في طي النسيان الرقمي في التشريعات الجزائية الالكترونية الحديثة، دراسة مقارنة بين التشريع العقابي الفرنسي والتشريع الجزائري الكويتي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 3، أكاديمية سعد عبد الله للعلوم الأمنية، الكويت، 2018، ص 117.

⁷ عبد المجيد الكوزي، الحماية القانونية للبيانات والمعطيات ذات الطابع الشخصي بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة سيدي محمد عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب، 2015/2014، ص 142.

أي أن أية مادة تتعلق بحماية الحياة الخاصة عموما والبيانات ذات الطابع الشخصي بشكل خاص يمكن اعتبارها تكريس ضمنى لحق النسيان الرقمي، لأن جوهر هذا الحق هو حماية خصوصية الأفراد الرقمية عن طريق منحهم سلطة تصرف نسبية في هويتهم في العالم الرقمي.

2-2-1-2 تطور فكرة الحق في النسيان الرقمي

تطورت فكرة الحق في النسيان الرقمي مع تطور التكنولوجيا، وما فرضه الواقع الحديث من إمكانية الاحتفاظ بالبيانات الشخصية لمدة زمنية غير محددة وقد حاز الحق في النسيان الرقمي على اهتمام بالغ من قبل دول الاتحاد الأوروبي⁸.

حيث تم تنظيم هذا الحق سنة 1995 في الدليل الأوروبي الذي فرض أحكام خاصة على إنشاء قواعد البيانات وكرس حق الشخص في طلب المحو، كما أقر عدم الاحتفاظ بالبيانات الشخصية بعد مرور الوقت اللازم لمعالجتها⁹.

لكن حق النسيان الرقمي عرف ظهورا أوسع وتمت إعادة تجسيده بشكل صريح أكثر بعد صدور قرار المحكمة الأوروبية سنة 2014 ضد شركة Google Spain ويتعلق الأمر بقضية المواطن الإسباني Mario Costeja الذي تم نشر اسمه في إحدى الصحف سنة 1998 بصفته مالك لعقار يتم عرضه للبيع في مزاد علني لتسديد ديونه، وعلى الرغم من حل هذا المواطن لأزمة ديونه إلا أن الروابط المتعلقة بالمزاد استمرت بالظهور في محرك البحث Google وأكد الحكم على حق الأشخاص في التصرف في بياناتهم الخاصة كما قررت المحكمة أنه يجب أن تتوافر أمام المواطنين آلية تسمح لهم بطلب مسح الروابط التي تحتوي على بيانات غير كافية أو ليست ذات صلة أو أصبحت مسيئة¹⁰.

وعلى إثر هذا القرار ازداد الاهتمام التشريعي بالحق في النسيان الرقمي، وقام المشرع الأوروبي بتغيير الدليل السابق EC/95/46 باللائحة رقم 2016/679 التي أصبحت سارية المفعول سنة 2018 والتي اعترفت صراحة بحق النسيان الرقمي ونظمته بضوابط من خلال المادة 17 التي نصت على حق صاحب البيانات في المطالبة بالحق في النسيان أو حجب جميع معطياته الشخصية عند وجود أي سبب من الأسباب المذكورة في المادة ومنها أن البيانات لم تعد ضرورية أو تم الانتهاء من معالجتها¹¹.

وبهذا فالمشرع الأوروبي كان له السبق في الاهتمام بتنظيم حق النسيان الرقمي والاعتراف به انتصارا للحق في الحياة الخاصة للأفراد.

⁸ الخنتوري أمين، معالم تنظيم الحق في النسيان الرقمي في التشريع المغربي، مجلة الصدى للدراسات والقانونية والسياسية، العدد 5، جامعة الجبالي بونعام، الجزائر، 2020، ص 30.

⁹ فادية حافظ جاسم، هديل علي موحان، المسؤولية الجزائية عن الاعتداء على حق الدخول في طي النسيان الرقمي، المجلة الأكاديمية العالمية للدراسات القانونية، العدد 2، الرابة الدولية الالكترونية، الأردن، 2020، ص 101.

¹⁰ بشيخ محمد حسين، بن ديدة نجا، مرجع سابق، ص 577.

¹¹ بوزيدي أحمد تجاني، حق الدخول في طي النسيان الرقمي كآلية لحماية الحق في الحياة الخاصة، مجلة صوت القانون، المجلد 6، العدد 2، جامعة الجبالي بونعام، الجزائر، 2019، ص 1250.

2-2- الطبيعة القانونية للحق في النسيان الرقمي و حدود تطبيقه

الطبيعة القانونية للحق في النسيان الرقمي شهدت أيضا اختلاف فقهي، بين من يرى تبعية حق النسيان للحق في الحياة الخاصة وبين من يراه حقا مستقلا عنها وهذا ما نحاول توضيحه في هذا المطلب إلى جانب بيان الحدود المقررة لتطبيق حق النسيان الرقمي الذي يعتبر غير مطلق بحيث يجب الموازنة بينه وبين الحقوق الأساسية الأخرى.

2-2-1- الطبيعة القانونية للحق في النسيان الرقمي

الطبيعة القانونية لهذا الحق عرفت اختلاف فقهي بين من يقول أن هذا الحق مرتبط بفكرة الحياة الخاصة وبين من يرونه حق مستقل بذاته.

2-2-1-1- الحق في النسيان الرقمي حق مرتبط بالحياة الخاصة

يرى أنصار هذا الرأي أن حق النسيان الرقمي هو أحد عناصر الحق في الحياة الخاصة، ذلك أن حرمة الحياة الخاصة تشمل كل الأحداث الماضية والحاضرة المتعلقة بالشخص، واستحضار جزء من الماضي معناه إظهار جزء من الحياة الخاصة، أي أن جميع الوقائع الماضية تعتبر مظهر للحياة الخاصة كقاعدة عامة ويصبح نشرها دون إذن صاحبها يشكل انتهاك أما الاستثناء فيتعلق بالوقائع التي يجوز استنتاج العبر منها سواء في المجال السياسي أو الاجتماعي بما يخدم المصلحة العامة كونها دخلت في التاريخ، والاستثناء الآخر يتعلق بنشر الخصوصية في حالة الوفاة حيث في هذه الحالة يصعب القول أن النشر يمثل مساس بالحياة الخاصة¹².

لكن رغم هذا هناك تحفظ على هذا التوجه الفقهي سببه الاختلاف بين الحق في النسيان الرقمي والحق في الحياة الخاصة وهو يخص العامل الزمني حيث يعتبر هذا الأخير عنصر رئيسي في تكوين الحق في النسيان ولا يتوفر في الحق في الحياة الخاصة فعامل الزمن هو الذي يفسر لماذا يمكن حماية بيانات أتحت للعامة في زمن سابق¹³.

أي أن حق النسيان مرتبط بالماضي بينما حق احترام الحياة الخاصة يهتم بالحاضر. والاختلاف الثاني يتعلق بالهدف حيث أن الحق في النسيان الرقمي يهدف لحماية الهوية والكرامة الإنسانية أكثر من حماية الحياة الخاصة¹⁴.

للإشارة فإن القضاء في الدول الأوروبية يتبنى غالبا هذا الاتجاه و يظهر ذلك على سبيل المثال لا الحصر في حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية المواطن الإسباني الذي جاء في حيثياته و تحديدا في الفقرة 91 منه أنه يمكن لصاحب البيانات معارضة فهرسة بياناته الشخصية بواسطة محرك البحث عندما يضر نشر تلك البيانات بحقوق صاحبها الأساسية في احترام حياته الخاصة والتي

¹² بن سعيد صبرينة، حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في عهد التكنولوجيا، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2015، ص 66.

¹³ بوزيدي أحمد تجاني، مرجع سابق، ص 1250.

¹⁴ بوجلوط الزين، مرجع سابق، ص 557.

تشمل حق النسيان، وبهذا ترجح مصلحة صاحب البيانات على مصلحة محرك البحث وعلى المصلحة العامة في حرية الإعلام.¹⁵

2-2-2 الحق في النسيان الرقمي حق مستقل

يرى أصحاب هذا الرأي أن الحق في النسيان الرقمي حق مستقل عن الحق في الحياة الخاصة وهذا راجع إلى أن الأحداث المبتغى التكتّم عليها وعدم كشفها بعد مرور وقت طويل على وقوعها هو تعدي على حق الشخص في النسيان ولا يتعلق بالاعتداء على حياته الخاصة لوقوع تلك الأحداث بصورة علنية، ويقوم القانون بحمايته من هذا المنطلق فقط وأساس حق الفرد في النسيان هو مرور وقت وتقادم الوقائع ولو حدثت بصورة علنية بحيث بمجرد الصمت عن إعادة نشرها لفترة يصبح قطع التقادم غير جائز إلا بإذن صاحبها.¹⁶

بالإضافة إلى أن تطبيق الحق في النسيان أوسع من نطاق تطبيق الحق في الحياة الخاصة، فضلا على امتلاك هذا الحق لسماته الخاصة.¹⁷

وبالتالي يمكن اعتبار الحق في الدخول في طي النسيان الرقمي حق ذو طبيعة قانونية خاصة أي من جهة له علاقة وارتباط فعلا بالحق في الحياة الخاصة لكن رغم ذلك يحتفظ بنوع من الاختلاف والاستقلالية لحدثه وارتباطه بالبيئة الرقمية.

2-2-2 حدود تطبيق حق الدخول في طي النسيان الرقمي

لا يمكن للشخص أن يمارس حقه في الدخول في طي النسيان الرقمي بشكل مطلق لأن هذا الحق قد يتعارض مع حقوق أساسية أخرى وبالتالي يجب الموازنة بينه وبين هذه الحقوق.

2-2-2 الحق في المعرفة

البيانات المتداولة في البيئة الرقمية قد تتناول أحداث تهم المجتمع الانساني وتتيح للباحثين والمؤرخين فهم السلوك الاجتماعي وتفسيره فتلك المعلومات تمثل ثروة للبحث العلمي متاحة للجميع وبالتالي الاعتراف بالحق في النسيان الرقمي قد يشكل خطر عليها خاصة إذا أصبحت ممارسة الشخص لحقه في النسيان أمر يخضعه لمزاجه وغير مقيد، لكن بما أن هذا الحق جاء ليحمي الأفراد من التعسف في جمع والاحتفاظ ببياناتهم فيستحيل أن يصبح هو مصدر تعسف ولهذا فرضت اللائحة الأوروبية العالمية لحماية البيانات قيود على ممارسة الحق في النسيان الرقمي.¹⁸

¹⁵ Arrêt de la cour, grande chambre le 13 mai 2014.

¹⁶ الشهاوي محمد، الحماية الجنائية لحرمة الحياة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص 215.

¹⁷ بشيخ محمد حسين، بن ديدة نجا، مرجع سابق، ص 571.

¹⁸ هند فالح محمود، صون كل عزيز عبد الكريم، الحماية المدنية للحق في النسيان الرقمي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 45، جامعة كركوك، العراق، 2023، ص 451.

من بين القيود المفروضة المتعلقة بحق المعرفة ما جاء في نص المادة 17 من اللائحة الأوروبية استبعاد تطبيق حق النسيان إذا كانت المعطيات ذات الطابع الشخصي لازمة لأغراض الأرشفة للمصلحة العامة أو لأغراض البحث العلمي والتاريخي، أو لأهداف إحصائية¹⁹.
نشير لوجود قيود أخرى غير ما سبق²⁰، ونستنتج من نص المادة أن الحق في المعرفة يغدو أولوية في مواجهة حق النسيان الرقمي خاصة في الحالات التي تتعلق بحفظ بالذاكرة والمعرفة الجماعية.

2-2-2-2 الحق في الإعلام و حرية التعبير

يشمل الحق في حرية التعبير والإعلام حرية اعتناق الآراء وتلقيها ونقلها²¹، وتكريس الحق في النسيان الرقمي قد يعطل حرية الرأي ولأجل التوفيق بين الحقين لا ينبغي ممارسة الحق في النسيان الرقمي إذا كان المحتوى المنشور مشروع ولا يتضمن اعتداء على خصوصية صاحبه، أما إذا كان هدف المحتوى إلحاق أذى بالغير فلا يوجد في هذه الحالة ما يمنع من ممارسة الحق في النسيان الرقمي²².

ومسألة الحسم بشأن ترجيح أي حق يحددها قاضي الموضوع حسب ظروف كل دعوى حيث يرجح كفة الحق في النسيان عندما يتضمن النشر اعتداء فعلي على الخصوصية، أما بالنسبة للأحكام القضائية التي تتعلق بالمجرمين أو شخصيات معروفة فيتجاوز فيها حق الإعلام حق النسيان الرقمي و لتحقيق التوازن في هذه الحالة تلجأ الصحف الالكترونية لحل تقني يتمثل في تجهيل بيانات الأشخاص المتورطين في المنازعات القضائية²³.

نشير إلى أحد تطبيقات القضاء الفرنسي التي غلبت فيه الحق في الإعلام على الحق في النسيان الرقمي وهو رفض محكمة باريس الابتدائية طلب سنة 2015 بحذف مقال منشور في صحيفة الكترونية سنة 2011 تضمن واقعة اتهام رياضي بالاعتصاب ورغم حصول هذا الرياضي في حكم سابق على إزالة اسمه من محرك البحث إلا أن المحكمة رفضت طلبه بحذف المقال بسبب أن الموقع استمر بنشر الخبر لكن باستخدام اسم مستعار مع الاحتفاظ بذكر عمره وعمله والقضية التي كان متورط بها ومبرر الحكم أن تناول هذه البيانات دون ذكر الاسم يعد أمر ضروري لتحقيق مصلحة مشروعة للناسر كما أن النشر في هذه الحالة لم يشكل إضرار بخصوصية الغير²⁴.

¹⁹ سدرية وسيلة، حق النسيان الرقمي في القانونين الفرنسي و الجزائري بين حدي التكريس و التجسيد، مجلة النبراس للدراسات القانونية، المجلد 7، العدد الأول، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2023، ص 43.

²⁰ من القيود المنصوص عليها أيضا في المادة 17: إذا كانت المعطيات لازمة لممارسة حرية الإعلام أو تتعلق بالصالح العام الصحي، وإذا كان تطبيق حق النسيان يجعل عملية المعالجة مستحيلة.

²¹ المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تضمن لكل شخص حق حرية التعبير و الذي يتجسد في حرية تبني الآراء دون مضايقة واستقبال الأخبار ونقلها دون اعتبار للحدود.

²² هند فالح محمود، صون كل عزيز عبد الكريم، مرجع سابق، ص 452.

²³ عبد الهادي فوزي العوضي، مرجع سابق، ص 154.

²⁴ معاذ سليمان الملا، مرجع سابق، ص 126.

3-موقف التشريعات من الحق في النسيان الرقمي

رغم توحيد الرؤية العالمية لأغلب الحقوق والحريات إلا أن التشريعات تبقى تحظى بنوع من التفرد مصدره رؤية الدولة وفلسفتها واختلاف المجتمعات الانسانية وهذا ما يبرر تنوع التشريعات واختلاف تنظيمها لبعض المسائل وهذا المبحث يتناول موقف بعض التشريعات من الحق في النسيان الرقمي ومدى اعترافها به وتنظيمها له.

3-1 حق نسيان الرقمي في الجزائر وفرنسا

نحاول في هذا المطلب رؤية معالم تنظيم الحق في النسيان الرقمي وفق تجربتين، التجربة الفرنسية كنموذج أوروبي والتجربة الجزائرية كنموذج حديث الظهور.

3-1-1 حق النسيان الرقمي في الجزائر

كرس المشرع الجزائري حق النسيان الرقمي بصفة صريحة في بعض القوانين، وبشكل ضمني في قوانين أخرى.

3-1-1-1 التكريس الصريح لحق النسيان الرقمي

أ: في القانون رقم 07-18

تضمن القانون رقم 07-18 العديد من الأحكام المتعلقة بتجسيد حق النسيان الرقمي وهي تضاهي في مضمونها ما جاء في القوانين المقارنة نذكر أهمها:

– النص على حفظ المعطيات الشخصية لفترة لا تتجاوز المدة الضرورية لإنجاز الهدف الذي جمعت و يتم معالجتها لأجله²⁵.

بمفهوم المخالفة يصبح الشخص القائم بعملية المعالجة ملتزم بمحو المعطيات الشخصية التي تم جمعها ومعالجتها بعد نهاية مدة تحقيق الغرض من الجمع والمعالجة حيث يمثل هذا الهدف الجوهرى لحق النسيان الرقمي المتمثل في حماية الأشخاص من التعسف في الاحتفاظ بمعطياتهم الشخصية.

– الحق في طلب تصحيح أو حذف أو إغلاق المعطيات الشخصية التي تكون معالجتها غير متوافقة مع هذا القانون بسبب كونها غير مكتملة أو غير صحيحة أو لكون القانون يمنع معالجتها²⁶.

و يمثل هذا تجسيد شبه صريح لحق النسيان الرقمي لأن حق طلب التصحيح هو أحد أهم الآليات التي تهدف لتفعيل حق النسيان، لكن ما يلاحظ على هذه المادة أنها منحت لحق التصحيح مفهوم يتداخل مع مفهوم الحق في المحو حيث حق التصحيح في القوانين المقارنة يتعلق بتعديل البيانات الشخصية التي لم تعد صحيحة لكنه لا ينصرف للمحو و حظر المعالجة.

²⁵ الفقرة هـ من المادة 9 من القانون رقم 07-18 المؤرخ في: 10 يوليو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية عدد: 34 الصادرة في: 10 جوان 2018.

²⁶ المادة 35 من القانون رقم 07-18.

ب: في القانون رقم: 03-16

كوجه من أوجه عصنة العدالة أيضا قام المشرع الجزائري بإصدار عدة قوانين من بينها القانون رقم: 03-16 المؤرخ في: 19 يونيو 2016 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية و التعرف على الأشخاص، ومن أجل الحفاظ على كرامة الأشخاص وحرمة حياتهم و معطياتهم الشخصية من الاعتداء تم ضبط اللجوء إلى أخذ البصمات الوراثية عن طريق إجراءات محددة تسمح بتحقيق التوازن بين حسن سريان التقاضي من جهة واحترام حرمة الحياة الخاصة من جهة أخرى.

ومن أوجه الحماية تكريس حق النسيان الرقمي في هذا القانون حيث تم فيه النص على عدم إمكانية حفظ البصمة الوراثية في القاعدة الوطنية للبصمات الوراثية لمدة تتجاوز 25 سنة بالنسبة لأصول وفروع الأشخاص المفقودين و بالنسبة للأشخاص المشتبه فيهم المستفيدين من أمر بانتفاء وجه الدعوى أو حكم نهائي بالبراءة، أما الأشخاص المحكوم عليهم فلا يجوز الاحتفاظ ببصمتهم الوراثية لمدة تتجاوز 40 سنة منذ تاريخ صيرورة الحكم نهائيا ونفس الأجل أيضا يطبق بالنسبة للمفقودين والأشخاص المتوفين مجهولين الهوية²⁷.

أي أنه بعد انتهاء هذه الأجل يتم إلغاء البصمة الوراثية من القاعدة الوطنية للبصمات الوراثية، وهذا ما نصت عليه المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم: 17-277 المتعلق بتنظيم وسير المصلحة المركزية للبصمات الوراثية، حيث تتولى وحدة تسجيل وحفظ البصمات الوراثية حذف البصمات الوراثية الملغاة²⁸.

نشير إلى أن إجراء الحذف المقرر في المادة السابقة يضمن عدم التعسف في الاحتفاظ بمعطيات الأشخاص وهذه الضمانة تعتبر الغاية الأكثر أهمية التي يكفلها حق للنسيان الرقمي.

3-1-2- التكريس الضمني لحق النسيان الرقمي

رغم عدم صراحة النص على حق النسيان الرقمي في أغلب القوانين إلا أننا نجد أن بعض النصوص القانونية تؤسس له، بداية من الدستور في آخر تعديلاته أين تم تقرير حماية قانونية للحق في حماية الحياة الخاصة والشرف وسرية الاتصالات بالإضافة لحماية الأشخاص عند معالجة معطياتهم ذات الطابع الشخصي كما أن الحماية تصبح جنائية عندما يتم الاعتداء على هذه الحقوق²⁹.

²⁷ المادة 14 من القانون رقم 03-16 المؤرخ في 19 يونيو 2016، المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، الجريدة الرسمية عدد 37 الصادرة في 22 يونيو 2016.

²⁸ المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 17-277 المؤرخ في 9 أكتوبر 2017، المحدد لشروط وكيفية تنظيم المصلحة المركزية للبصمات الوراثية وسيرها، الجريدة الرسمية عدد: 60 الصادرة في: 19 أكتوبر 2017.

²⁹ المادة 47 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية عدد: 82 الصادرة في: 30 ديسمبر 2020.

نجد أيضا نوعا من التكريس غير المباشر في قانون التوقيع والتصديق الإلكترونيين، الذي جاء فيه إلزام مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني بمراعاة سرية البيانات المرتبطة بشهادات التصديق الصادرة³⁰

كما جاء النص في ذات القانون على أن تجميع البيانات لا يكون إلا بعد الموافقة الصريحة لصاحبها وفي إطار ضيق مع عدم استعمالها في أغراض غير التي جمعت من أجلها³¹. ولضمان الالتزام بهذه الأحكام تم النص على توقيع عقوبات جزائية في حالة مخالفة الأحكام السابقة وكل هذا اعتراف ضمني بأهمية الحق في الخصوصية في البيئة الرقمية وتكريس كل أشكال الحماية لهذا الأخير بما في ذلك الحماية الجنائية.

3-1-2 حق النسيان الرقمي في فرنسا

باعتبار فرنسا أحد دول الاتحاد الأوروبي فإن ازدهار وتطور حق النسيان الرقمي فيها كان سريع حيث نجد التجسيد الصريح لهذا الحق سواء في النصوص القانونية وفي التطبيقات القضائية.

3-1-2-1 بعض القوانين الفرنسية

أ: قانون المعلوماتية و الحريات

على الرغم من أن هذا القانون الصادر سنة 1978 لم يتبنى صراحة الحق في النسيان الرقمي إلا أن المبادئ التي قررها تؤكد الاعتراف به ضمنيا منها المادة 40 منه التي تضمن حق الشخص الذي تخضع بياناته للمعالجة في طلب تحديث تلك البيانات أو حذفها كما يتضمن ذات القانون حق النسيان من خلال النص على ضرورة ألا تتجاوز مدة تخزين البيانات المدة اللازمة للغرض الذي جمعت أو تمت معالجتها لأجله³².

نشير إلى أن وجود حق النسيان الرقمي كان سابق لهذا القانون حيث نص تقرير اللجنة الوطنية للمعلوماتية و الحريات لسنة 1998 على أن الحق في النسيان الرقمي ليس حديث ولم ينشأ بالقانون الصادر في 6 جانفي 1978 و الذي بالمناسبة لا يجسده أصلا حتى لو كان ذلك القانون مصدر إلهام لكل التشريع الفرنسي لكن ولد هذا الحق من فكرة تحقيق التوازن الذي يجب أن تسعى إليه الديمقراطية باستمرار³³.

³⁰ المادة 42 من القانون رقم 04-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015، المحدد للقواعد العامة للتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية عدد9 الصادرة 10 فيفري 2015.

³¹ المادة 43 من القانون رقم 04-15.

³² بولوجوت الزين، مرجع سابق، ص 558.

³³ Claire marsollier, le droit à l'oubli numérique :approche comparative franco-canadienne, mémoire, université laval, canada,2020, p 24.

ب: في القانون المهني

تتعترف المادة التاسعة من القانون المهني الفرنسي لكل شخص بحقه في احترام حياته الخاصة كما تمنح في فقرتها الثانية القاضي سلطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف أي انتهاك يقع ضدها، ويمكن اعتبار هذه المادة المبدأ العام لحماية الحياة الخاصة وبما أنها عامة فيتم الاستناد إليها والقول بوجود الحق في النسيان الرقمي كونه آلية لحماية الخصوصية الرقمية لكن لا يمكن فهم وتحديد مجال الحياة الخاصة إلا من خلال الاجتهاد القضائي³⁴.

ج: في قانون العقوبات

نجد في ثانيا قانون العقوبات الفرنسي تحديدا من المادة 226 وما يليها تقرير عقوبات تتنوع بين الحبس أو الغرامة أو كلتا العقوبتين ضد كل من يعتدي على الحياة الخاصة للأشخاص سواء بالأشكال التقليدية أو الأشكال المستجدة المتعلقة بالاعتماد على البيانات ذات الطابع الشخصي مثلا جمع هذه الأخيرة بطرق احتيالية أو غير مشروعة جريمة معاقب عليها بالحبس خمسة سنوات وبغرامة بقيمة 300000€ ويمكن اعتبار هذه المواد بمثابة حماية جنائية لحق النسيان الرقمي ضد أي انتهاك باعتبار أن محل هذا الحق هي البيانات ذات الطابع الشخصي³⁵.

3-2-2 في القضاء الفرنسي

أ: مرحلة رفض حق النسيان الرقمي

في البداية كان القضاء الفرنسي يرفض الاعتراف بشكل صريح بحق النسيان الرقمي و ظهر ذلك مثلا في قرار محكمة السين الابتدائية سنة 1965 في القضية المشهورة باسم لاندرو، والتي طالبت فيها سيدة من القضاء التعويض عن الضرر الذي لحقها بسبب نشر فيلم سينمائي يتناول علاقة جمعتهما مع مجرم مشهور يدعى لاندرو، وبررت طلبها بأنها كبرت وترغب بنسيان ذلك الجزء من ماضيها لكن القضاء رفض طلب تلك السيدة و مبرره في ذلك أن تلك المعلومات كانت منشورة قبل الفيلم في الصحف و متاحة للجمهور كما أنها شخصيا نشرت مذكرات تتحدث عن علاقتها بذلك المجرم، ونفس النهج اتخذه محكمة النقض الفرنسية سنة 1990 أثناء فصلها في قضية مشابهة حيث جاء في الحكم أنه لا يمكن ممارسة حق النسيان في الحالة التي تم فيها نشر معلومات ذات طابع شخصي بطريقة مشروعة³⁶.

³⁴ Alexis andréani, le droit à l'oubli étude comparée entre la France et les Etats Unis, mémoire master, université paris 2 panthéon-Assas, France, 2020, p 16.

³⁵ L'article 226-18 du Code pénal français, disponible sur le site legifrance.gouv.fr.

³⁶ بولوجوت الزين، مرجع سابق، ص 560.

ب: مرحلة الاعتراف بحق النسيان الرقمي

بدأت بوادر الاعتراف بحق النسيان سنة 1983 في محكمة باريس الابتدائية حيث أكد الحكم أن إعادة نشر أحداث قديمة أمر غير مشروع ما لم يكن هدفه الإعلام التاريخي، وتم تكريس هذا الحق بشكل أكثر صراحة في حكم لنفس المحكمة سنة 2012 في قضية طلب شابة حذف بعض المقاطع ذات محتوى خادش للحياء قامت بتصويرها وتم تداولها قبل بدايتها في العمل سكرتيرة قانونية، وتم قبول طلبها وحذفت المقاطع نظرا للأضرار التي سببتها لها و دفعا للانتهاك الذي وقع على حياتها الخاصة وهذا عن طريق اعتراف المحكمة لها بحقها في النسيان الرقمي³⁷.

2-3 حق النسيان الرقمي في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية

سنرى في هذا المطلب حق النسيان الرقمي من زاوية رؤية دولة اليابان ومن زاوية الولايات المتحدة الأمريكية كنظام قانوني له فلسفة مختلفة في ممارسة حق حرية التعبير.

3-1-2 حق النسيان الرقمي في اليابان

لم يكرس المشرع الياباني الحق في النسيان الرقمي بصفة صريحة إلا أن بعض النصوص تناولته كما كان محور لبعض القضايا المعروضة على القضاء.

3-1-1 الدستور الياباني وقانون حماية المعلومات الشخصية

أ: الدستور الياباني

يعتبر الدستور الياباني و هو المعمول به منذ سنة 1946 من الدساتير الجامدة التي يتطلب تعديلها إجراءات معقدة، و فكرة أنه دستور قليل التعديل تعني بالضرورة احتوائه على مبادئ عامة لا تتطرق للمستجدات في المجال التقني و الرقمي و الحقوق الحديثة.

نذكر من المبادئ العامة التي يمكن أن ندخل فيها حق النسيان الرقمي نص المادة 13 المتعلقة بحق كل فرد في الحياة و الحرية و السعي للسعادة إلى المدى الذي لا يتداخل فيه مع الصالح العام، و عادة تفسر هذه المادة في المحاكم كضمان لحق الخصوصية حيث أن حق النسيان الرقمي هو امتداد للحرية في عصرنا الحالي الذي توسع فيه مفهوم هذه الأخيرة لتشمل الحقوق الرقمية³⁸.

وبما أن الحرية هي إزالة القيود المادية و المعنوية التي تكبل طاقات الإنسان فإنها لا تتحقق إلا بضمان تفعيل حق النسيان الرقمي الذي يتيح للفرد سلطة على حياته في البيئة الرقمية.

ب: قانون حماية المعلومات الشخصية

النظرة اليابانية إلى الخصوصية في المجال الرقمي تطورت تزامنا مع تطور التكنولوجيا الحديثة حيث انتقلت الحماية من فكرة عدم الكشف عن المعلومات الخاصة إلى حماية لها من كل التهديدات المحتملة بما في ذلك حماية المعلومات الشخصية أثناء تجميعها وتخزينها ومعالجتها، وظهر هذا من خلال سياسة حماية الخصوصية التي تبنتها الحكومة من خلال قانون حماية

³⁷ المرجع ذاته، ص 561.

³⁸ Nobuyuki sato, Rights in the digital age: Japanese view point, p 1.

المعلومات الشخصية الصادر سنة 2003 والنهج المتبع في هذا القانون هو مقارنة وسعي لتحقيق توازن بين حماية المعطيات الشخصية لكن في نفس الوقت مع ضمان استعمالها بشكل ملائم و عقلاني.

تعدل هذا القانون عدة مرات أهمها كان سنة 2021 أين أصبح يكفل حق الأفراد في طلب تصحيح أو حذف أو حظر معالجة بعض بياناتهم الشخصية³⁹. وهذه الحقوق هي آليات عملية لتفعيل ممارسة الحق في الدخول في طي النسيان الرقمي⁴⁰.

3-2-1 في القضاء الياباني

من جانب القضاء فتم أول مرة التطرق لحق النسيان في اليابان و الاعتراف به سنة 2015 في محكمة Saitama في طوكيو من طرف القاضي Hisaki Kobayashi حيث حكم هذا الأخير أنه يجب الاعتراف بالحق في النسيان بمرور الوقت خاصة لفائدة المجرمين الذين تم عرض جرائمهم على الجمهور تقاديا لعدم تعقيد عملية إعادة تأهيلهم. و وقائع القضية تمثلت في طلب شخص من شركة google إزالة تقارير إخبارية تخص اعتقاله و تغريمه في قضية تتعلق ببغاء الأطفال و المواد الإباحية وبالتالي حكمت المحكمة بإزالة تلك الروابط⁴¹.

لكن لاحقا سنة 2017 ألغت محكمة طوكيو العليا القرار السابق بعد استئناف شركة google للقرار المؤقت لمحكمة مقاطعة Saitama وأكد رئيس المحكمة الاستئناف أن الحق في النسيان ليس امتيازاً منصوحاً عليه في القانون ولم يتم تحديد شروطه أو آثاره، كما أكدت المحكمة أن قضية دعارة الأطفال هي مصدر قلق بالغ خاصة للآباء وأن الحاجة العامة لإبقاء القضية معروفة لا تزال قائمة حتى بعد مرور خمس سنوات على الحادث⁴².

أي أن المحكمة في هذه القضية رجحت كفة حق حرية التعبير و حق المجتمع في المعرفة على حق الفرد في النسيان الرقمي لاعتبارات المصلحة العامة ولاختلاف رؤية وفلسفة كل دولة في طريقة تحقيق موازنة بين هذه الحقوق.

3-2-2 حق النسيان الرقمي في الولايات المتحدة الأمريكية

تملك الولايات المتحدة الأمريكية نظام قانوني متطور لكن رغم ذلك يلاحظ أن تطور الحق في النسيان الرقمي في نظامها كان بطيئاً، وهذا بسبب إشكالية تحديد أي حق هو الأجدر بالحماية الحق في الخصوصية أم الحق في حرية التعبير والصحافة حيث أن الدستور الأمريكي يعطي قدسية

³⁹ Ibid, p 2.

⁴⁰ الحقوق التي تساعد على تجسيد الحق في النسيان الرقمي هي الحق في المحو والحق في الاعتراض وحظر المعالجة والحق في التصحيح لتفاصيل أكثر أنظر هند فالح محمود، وصون كل عزيز عبد الكريم، مرجع سابق، ص 454 وما يليها.

⁴¹ Bruno zeller, leon trakman, robert walters, the right to be forgotten-the EU and Asia pacific Experience (Australia, Indonesia, Japan and Singapore), p 35.

⁴² Tokyo high court overturns man's right to be forgotten, the japan times newspaper, 13 july 2016, available online, accessed 26 june 2024 18:00 pm.

كبيرة جدا للحق في حرية الرأي والتعبير ولا نتحدث هنا عن أهمية ورؤية تشبه التشريعات الأخرى بل اهتمام وفلسفة مختلفة لحماية هذا الحق⁴³.

ويلاحظ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية لا يوجد نفس المفهوم و الاعتراف بالحق في النسيان الرقمي كما هو موجود في قوانين الاتحاد الأوروبي خاصة على مستوى الممارسة القضائية، حيث يتم الاعتراف بهذا الحق فقط في حال حدوث أضرار جسيمة تمس بالسمعة وغالبا ما تم التضيعة بالحق في النسيان الرقمي حفظا لحقوق يرى النظام الأمريكي أنها أجدر بالحماية لكن في السنوات الأخيرة هناك محاولة للموازنة حيث حدث العكس و تم ترجيح كفة الحق في النسيان الرقمي على كفة حق حرية الصحافة وهذا في قضية ملاكم سابق ضد صحيفة إلكترونية نشرت مقطع مسجل له ذو محتوى جنسي و تم الحكم على هذه الصحيفة بدفع تعويض قيمته 115 مليون دولار للملاكم و هذا ما تسبب في إفلاس الصحيفة لكن رغم ذلك لا يزال الاعتراف بالحق في النسيان الرقمي و تنظيمه في القانون الأمريكي بحاجة لاهتمام أكبر⁴⁴.

4-الخاتمة:

تناولنا فكرة الحق في النسيان الرقمي كحق مستجد ومدى الاعتراف به في التشريع الجزائري والتشريعات المقارنة، وفي الختام وعلى ضوء هذه الدراسة سوف نعرض أهم النتائج ونحاول من خلالها تقديم اقتراحات، والتي نأمل أن تكون محلا للاستفادة و تكريس الحماية أكثر لهذا الحق ذلك على النحو التالي :

النتائج:

توصلنا من خلال هذه الدراسة للعديد من النتائج أهمها:

أ- الحق في النسيان الرقمي هو منح الشخص سلطة نسبية للتحكم في بياناته ذات الطابع الشخصي عن طريق منحه آليات تساعد في إدارة هذه البيانات ونسيان الجزء الذي قد يشكل انتهاكا لخصوصيته الرقمية.

ب- الحق في النسيان الرقمي هو حق هدفه تعزيز خصوصية الأفراد ويتم تفعيله بآليات مثل الحق في المحو والتصحيح وحظر معالجة البيانات.

ت- الحق في النسيان الرقمي ليس مطلق أي أن ممارسته تفرض الموازنة بينه وبين حقوق أساسية أخرى مثل الحق في الإعلام وحرية التعبير.

ث- الإتحاد الأوروبي كان موطنا لتطور الحق في النسيان الرقمي حيث تم النص على هذا الحق بشكل صريح في اللائحة الأوروبية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية.

⁴³ حيث تقرر المادة الأولى من الدستور الأمريكي أن الكونغرس لا يصدر أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة ، أو من الحق الناس في الاجتماع سلميا ، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف.

⁴⁴ Angelo Maietaa, the right to be forgotten , Revista de Estudos Constitucionais, Hermenêutica e Teoria do Direito (RECHTD) ,12(2), 2020,p 224.

ج- أغلب التشريعات تعترف بالحق في النسيان الرقمي ضمنيا بالنص على حماية الحياة الخاصة في دساتيرها وتوفر حماية قانونية للبيانات الشخصية عن طريق ترسانة واسعة من القوانين تصل للحماية الجنائية و تجريم كل أشكال الاعتداء على بيانات الأشخاص في البيئة الرقمية. الاقتراحات:

و على ضوء هذه الدراسة نقدم في الأخير بعض الاقتراحات محاولة منا لسد الثغرات القانونية المتعلقة بحق النسيان الرقمي حماية للحقوق و الحريات الفردية ككل و من بينها:

أ- توفير مزيد من الحماية للحق في النسيان الرقمي دون الخوف من المساس بالحقوق الأساسية الأخرى حيث أنه رغم التناقض الذي قد يبدو بين الحق في النسيان الرقمي والحق في حرية التعبير إلا أن هناك تكامل بينها أي أن تكريس حق النسيان يقوي قدرة الشخص على ممارسة حرية التعبير.

ب- ضرورة تكريس حق النسيان الرقمي بنص قانوني صريح والسعي لتدويله.

ت- القواعد القانونية وحدها لا تكفي لحماية الحق في النسيان الرقمي لذا وجب اللجوء لتدابير تدعم هذا الحق في الجانب التقني مثل حجب الهوية وتطوير برمجيات قادرة على وضع حق الشخص في النسيان الرقمي موضع التطبيق.

ث- ضرورة تنمية الوعي وثقافة التعامل في البيئة الرقمية لدى الأفراد و التوعية بمخاطر المبالغة في نشر الخصوصيات عبر المواقع والتحميل العشوائي للتطبيقات لأن القانون مهما بلغت قوة حمايته لا يكفي وحده لحماية شخص غير واعي.

5-قائمة المراجع:

5-1 قائمة المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب:

1-الشهماوي مُجَد، الحماية الجنائية لحرمة الحياة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2005.

2- عبد الهادي فوزي العوضي، الحق في الدخول في طي النسيان الرقمي على شبكة الانترنت، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2014.

ب/الرسائل الجامعية:

1- بن سعيد صبرينة، حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في عهد التكنولوجيا، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2015.

2-عبد المجيد الكوزي، الحماية القانونية للبيانات والمعطيات ذات الطابع الشخصي بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة سيدي مُجَد عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب، 2014/2015.

ج/القوانين و النصوص التنظيمية:

- 1- القانون رقم 04-15 المؤرخ في 01 فيفري 2015، المحدد للقواعد العامة للتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية عدد 9 الصادرة في 10 فيفري 2015.
- 2- القانون رقم 03-16 المؤرخ في 19 يونيو 2016، المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية و التعرف على الأشخاص، الجريدة الرسمية عدد 37 الصادرة في 22 يونيو 2016.
- 3- المرسوم التنفيذي رقم 277-17 المؤرخ في 9 أكتوبر 2017، المحدد لشروط وكيفيات تنظيم المصلحة المركزية للبصمات الوراثية وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 60 الصادرة في 19 أكتوبر 2017.
- 4- القانون 07-18 المؤرخ في 10 يوليو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية عدد 34 الصادرة في 10 جوان 2018.
- 5- المرسوم الرئاسي رقم 442-20 المؤرخ في 30 ديسمبر، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية عدد 82 الصادرة في 30 ديسمبر 2020.

د/المقالات العلمية:

- 1- بوخلوط الزين، الحق في النسيان الرقمي، مجلة الفكر، العدد 14، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.
- 2- معاذ سليمان الهلا، فكرة الحق في الدخول في طي النسيان الرقمي في التشريعات الجزائية الالكترونية الحديثة، دراسة مقارنة بين التشريع العقابي الفرنسي والتشريع الجزائري الكويتي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 3، أكاديمية سعد عبد الله للعلوم الأمنية، الكويت، 2018.
- 3- بوزيدي أحمد تجاني، حق الدخول في طي النسيان الرقمي كآلية لحماية الحق في الحياة الخاصة، مجلة صوت القانون، المجلد 6، العدد 2، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2019.
- 4- الخنتوري أمين، معالم تنظيم الحق في النسيان الرقمي في التشريع المغربي، مجلة الصدى للدراسات والقانونية والسياسية، العدد 5، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2020.
- 5- فادية حافظ جاسم، هديل علي موحان، المسؤولية الجزائية عن الاعتداء على حق الدخول في طي النسيان الرقمي، المحلة الأكاديمية العالمية للدراسات القانونية، العدد 2، الرابة الدولية الالكترونية، الأردن، 2020.
- 6- بشيخ مُجَّد حسين، بن ديدة نجا، الحق في النسيان الرقمي كآلية لحماية المعطيات الشخصية، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، العدد الأول، جامعة الجيلالي اليابس، الجزائر، 2022.
- 7- هند فالخ محمود، صون كل عزيز عبد الكريم، الحماية المدنية للحق في النسيان الرقمي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 45، جامعة كركوك، العراق، 2023.

المجلد: 11	العدد: 01	السنة: جانفي 2025 م- رجب 1446 هـ	ص: 156 - 173
8- سدرّة وسيلة، حق النسيان الرقمي في القانونين الفرنسي والجزائري بين حدي التكريس والتجسيد، مجلة النبراس للدراسات القانونية، المجلد 7، العدد 1، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2023.			

2-5 قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- Arrêt de la cour, grande chambre le 13 mai 2014.
- Marion Barbezieux, le droit à l'oubli numérique bilan et perspectives, édition universitaires européennes, Allemagne, 2016.
- Alexis andréani, le droit à l'oubli étude comparée entre la France et les Etats Unis, mémoire master, université paris 2 panthéon-Assas, France, 2020.
- Claire marsollier, le droit à l'oubli numérique :approche comparative franco-canadienne, mémoire, université laval, canada,2020.
- Jean-christophe buton et virginie Becht, « le droit à l'oubli numérique, une vide juridique », disponible sur le site : www.journaldunet.com.
- Code pénal français, disponible sur le site :legifrance.gouv.fr.
- Tokyo high court overturns man's right to be forgotten, the japan times newspaper, 13 july 2016, available online.
- Angelo Maietaa, the right to be forgotten , Revista de Estudos Constitucionais, Hermenêutica e Teoria do Direito (RECHTD) ,12(2) ,2020 .
- Nobuyuki sato, Rights in in the digital age: Japanese view point.
- Bruno zeller, leon trakman, robert walters, the right to be forgotten-the EU and Asia pacific Experience (Australia, Indonesia, Japan and Singapore).